

## الخلاف

[ 502 ] الثوب فينخرق، أو يقصره فيتمزق، فيكون عليه الضمان. وبه قال أحمد، وإسحاق (1). وقال أبو يوسف ومحمد: إن تلف بأمر طاهر لا يمكن دفعه كالحريق المنتشر واللهب الغالبة، فإنه لا يضمنه. وإن تلف بأمر يمكنه دفعه ضمنه (2). وأما الاجير المنفرد فلا ضمان عليه عندهم (3)، وللشافعي فيه قولان: أحدهما: أنه إذا انفرد بالعمل في غير ملك المستأجر فإنه يكون ضامنا متى تلف، بأي شئ تلف، بالسرقة أو بالحريق، أو شئ من فعله أو غير فعله، وهو قول مالك، وابن أبي ليلى، والشعبي (4). والآخر: أنه لا ضمان عليه، سواء كان منفردا أو مشتركا، وقبضه قبض امانة. وهو قول عطاء، وطاوس (5). وقال الربيع: كان الشافعي يعتقد أنه لا ضمان على الصانع بته (6). دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (7). وأيضا فإن الأصل براءة الذمة، وما \_\_\_\_\_ (1) الباب 2: 41 و 43، والمبسوط 15: 80 - 81، والهداية المطبوع في هامش شرح فتح القدير 7: 201، وتبيين الحقائق 5: 135 و 138، والمغني لابن قدامة 6: 118، والشرح الكبير 6: 135، وبداية المجتهد 2: 229. (2) الباب 2: 41 و 43، والهداية 7: 207، وشرح العناية على الهداية بهامش شرح فتح القدير 7: 207، والمبسوط 15: 80 - 81، والفتاوى الهندية 4: 500، وتبيين الحقائق 5: 134 و 138. (3) انظر المصادر المتقدمة. (4) مختصر المزني: 127، والمجموع 15: 95، وبداية المجتهد 2: 229، والمغني لابن قدامة 6: 118 و 129، والشرح الكبير 6: 135. (5) مختصر المزني: 127، والمجموع 15: 95 و 100، والمغني لابن قدامة 6: 118، والشرح الكبير 6: 136. (6) الام 4: 40، والمجموع 15: 96، والمغني لابن قدامة 6: 118، والشرح الكبير 6: 136. (7) الكافي 5: 241 باب ضمان الصانع، والتهذيب 7: 218 - 221 حديث 952 و 955 و 957 و 958 و 960 و 963 و 967، والاستبصار 3: 131 - 133 حديث 470 و 472 و 743 و 475 و 476 و 480 و 481.